

دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة

The role of corporate governance in achieving sustainable development

أ. تكواشت رانية

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

مخبر: اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة

rana.tak23@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/07/14

تاريخ الإرسال: 2020/03/22

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من حوكمة الشركات والتنمية المستدامة وكما تهدف الى بيان دور الذي يلعبه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة. لقد توصلت هذه الدراسة الى أن التنمية المستدامة يمكن لثلاثة مجالات أن تشترك فيه وهي الاقتصاد ومجتمع والبيئة كما أن اشتراكهما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة هذه الأخيرة التي تبين كيفية تحقيق النمو الذي يراعي فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما أنها تساعد على القضاء على كل الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف فئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التنمية المستدامة، التنمية الشاملة.

Abstract :

This study aims to get acquainted with the various theoretical aspects related to both corporate governance and sustainable development. It also aims to explain the role that corporate governance plays in achieving sustainable development.

This study concluded that sustainable development can have three areas in which it is the economy, society and the environment, and that their

participation leads to achieving the last sustainable development that shows how to achieve growth that takes into account the economic, social and environmental dimension. It also helps to eliminate all imbalances and differences, whether they are within the same society, that is, between the various groups that constitute it, as well as between the countries of the North and the South, or between different generations.

Key words: corporate governance, sustainable development

مقدمة:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات موضوع الساعة الذي يهتم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتهتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم؛ فمع العولمة وانهيار الحواجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال الأموال من الدول تتزايد أهمية هذا المفهوم في كل بلدان العالم على حد سواء، كما يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية التي لا تتفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة.

إن التنمية المستدامة تمثل فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعددة التي تتحدى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا،

1- الإشكالية: انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية

ما هو دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة؟.

انطلاقاً من هذه الإشكالية الرئيسة يمكن طرح الاسئلة التالية:

- ماذا يقصد بحوكمة الشركات و ما هي خصائصها؟.
- ماذا يقصد بالتنمية المستدامة و كيف يمكن تحقيقها؟.
- كيف تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة؟.

2- الفرضيات: للإجابة على الإشكالية مطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- إن حوكمة الشركات هي نظام يتم من خلال إدارة الشركات و التحكم فيها و لهذا عدة خصائص الشفافية و الوضوح و الاستقلالية و غيرها.

- إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً يمكن تحقيقها من خلال تحقيق تنمية اقتصادية و الاجتماعية

- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيقها لتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كما تهدف الى الالمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من حوكمة الشركات و التنمية المستدامة

4- منهجية الدراسة: اعتماد الباحث على المنهج الاستقرائي للإلمام بمختلف جوانب إشكالية البحث وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع (الكتب و المقالات و الملتقيات...) التي تناولت موضوع البحث و ذلك بهدف رسم اطار متكامل لتحديد مدى مساهمة و فعالية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة.

5- محاور الدراسة: تضمن الدراسة ثلاث محاور كتالي:

الحوار الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.

المحور الثاني: الإطار النظري لتنمية المستدامة.

المحور الثالث: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات:

1-نشأة وتطور الحوكمة: تطورت حوكمة الشركات و مرت بالعديد من المراحل التي أثرت عليها و كانت بدايتها غير مباشرة بتنبؤات smith (1976) التي ذكرها في كتاب ثورة الأمم حيث قال فيه " أنه من غير المتوقع لمديري شركات المساهمة أن يشرف على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم أنفسهم أصحابها، و ذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم و ليس أموالهم الشخصية و من المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو باخر في إدارة شؤون هذه الشركات في مراجعة الحسابات و الفساد المحاسبي، بتواطؤ من مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية، لإخفاء انحرافات بتلاعب في الحسابات. وبعد ذلك اتى استاذان من جامعة هارفارد berle and means عام 1932 و تناولوا فصل الملكية عن الإدارة، وتم توضيح المشكلة الأساسية للإدارة التي تنجم عن الفصل بين الوظيفتين والتي من الممكن حدوثها بين مديري و مالكي الشركة و استمر بعد ذلك التطوير و التعديل عليها الى أن وصل الى إقرار قانون منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و الذي بكاد تجمع عليه دول العالم و تستمد منه قوانين و اطر الحوكمة خاصة بهذه الدول.¹

جدول رقم (01): مراحل نشأة وتطور الحوكمة عالميا

العام	الجهة	الاصدار
1992	Cadbury	صدور قواعد البريطانية لحوكمة الشركات بتقرير Sir Adrian Cadbury في عام 1992 حيث لزم الشركات بالأفصاح عن التزام الحوكمة عن تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتزام به
1995	Greenbur	صدور تقرير لجنة Geenbury الذي ركز على مكافئات أعضاء مجلس الإدارة، و الذي أوصى بإفصاح عن المدفوعات للإدارة من رواتب و مكافئات
1998	Hample	صدور تقرير Hample الذي عني بحوكمة الشركات و جاء ليعيد النظر في نظام حوكمة الشركات في المملكة المتحدة من خلال شمول قانونين السابقين (1992) cadbury و (1995) Greenbury في هذا التقرير
1999	OECD	صدور مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD لحوكمة الشركات في عام 1999 التي أصبح حجرا الأساس و معيارا دوليا لوضح السياسات و المستثمرين و الشركات اخرين أصحاب المصالح مع الشركات في جميع أنحاء العالم.
2002	Sarbanes Oxley Act	الاستجابة للالتزامات التي حدثت في العديد من الشركات الأمريكية صدر قانون Sarbanes Oxley بعدما أقره الكونغرس الأمريكي كتشريع و تم فيه تحديد المتطلبات جديدة بما في ذلك حوكمة التكوين رجال التدقيق و تحديد مسؤولياتها.
2004	OECD	اصدار نسخة 2004 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD واشتملت على مراجعة الوثيقة السابقة لمراعاة التطورات الأخيرة والخبرات في الدول المنظمة وخارجها.
2008	OECD	اصدار نسخة 2008 من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتضمن على القواعد السابقة مدموجة بخبرات العملية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف بالاضطلاع بمسؤولياتهم.

المصدر: عمر عيسى فلاح المناصير، (2013): أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على

أداء شركات خدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية، جامعة الزرقاء، الأردن، ص 23.

2-تعريف الحوكمة: ان الحوكمة هي من المفاهيم الواسعة حيث تشمل جميع جوانب كيفية الحكم في بلد ما، بما في ذلك سياسته الاقتصادية وهيكله التنظيمي. ولقد اختلفت تعريف الحوكمة بين الهيئات والباحثين نظرا لتعدد أبعادها ومن أبرزها نذكر:

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: النظام الذي يمكن من خلاله مباشرة ومراقبة عمليات الشركة، بحيث يحتوي هذا النظام على توزيع متسق للحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المهمة بالشركة، كذلك شرح إجراءات وقواعد اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة.²

- تعريف معهد حوكمة الشركات (the institute for corporate Governance): الحوكمة هي "نظام يتم من خلاله إدارة الشركات والسيطرة عليها" ويرى المعهد ان مفهوم الضيق لحوكمة الشركات انها مصدر قيمة لحقوق المساهمين وبالتالي تؤدي حوكمة جيدة الى تحسين أداء الشركة وربحتها ورفع مستوى أدائها بينما المفهوم الواسع لحوكمة ان تؤخذ في اعتبار جميع أصحاب المصالح في الشركة والمسؤولية الاجتماعية للشركة³

- تعريف لجنة كادبوري: في تقريرها عن الجوانب المالية لحاكمية الشركات في المملكة المتحدة المرفوع إلى المجلس الاستشاري والتقارير المالية في عام 1991 حاكمية الشركات بأنها ذلك النظام الذي يحقق التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين فضلاً عن الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وان تقوية وتعزيز نظام الحاكمية يحقق الميزة التنافسية للأعمال وتقوية الاقتصاد ، وتوسيع أسواق رأس المال وجذب تدفقات رأس المال طويل الأجل ، وتعزيز وتيرة النمو الاقتصادي ومنع عمليات الغش والتلاعب وسوء استخدام السلطة وسوء الإدارة.⁴

- تعريف المدققين الداخليين « (IIA) the institute of internal auditors , 2002 » «العمليات التي تتم من خلال إجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير اشراف على إدارة المخاطر، مراقبة مخاطر الشركات، وتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف ومحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها.⁵

3- خصائص الحوكمة الشركات: يرتبط مفهوم حوكمة

الشركات بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالشركات، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم. فهذه الخصائص تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، نذكر أهمها فيما يلي:⁶

- **الشفافية (Transparency):** أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة. وتؤمن هذه الخاصية توصيل معلومات محاسبية وإفصاحا ماليا وغير مالي، وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة.
- **المسؤولية (Responsibility):** ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة المسؤولين ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين.
- **المساءلة (Accountability):** وهي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها.⁽⁸⁾
- **الوضوح (Clarity):** ويقصد به أن تتسم القوائم والتقارير المالية بالوضوح والشفافية والعدالة عن إعدادها، ولتحقيق ذلك على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية.
- **الاستقلالية (Independence):** وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، حيث تبدأ هذه الآلية من تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مراجع خارجي مستقل وكفاء ومؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية، ليقدم تأكيده أو مصادقته بأن القوائم المالية تمثل بصدق حقيقة المركز المالي وأداء الشركة.
- **العدالة (justice):** بمعنى ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة.

4- ركائز حوكمة الشركات

هناك ثلاث ركائز أساسية لحوكمة الشركات وهي:⁷

أ- **السلوك الأخلاقي:** أي ضمان السلوك الأخلاقي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، وتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة وشفافية عند عرض المعلومات

ب- **الرقابة والمساءلة:** وذلك من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح كهيئات الإشرافية العامة مثل هيئة سوق المال، أو الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة (المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة) والأطراف الأخرى (الموردون، العملاء، المقرضون)

ت- **إدارة المخاطر:** أي وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح عنها وتوصيلها لأصحاب المصلحة

5- **محددات الحوكمة الشركات:** هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المنظمات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما: المحددات الخارجية والمحددات الداخلية⁸ ويمكن عرض هاتين المجموعتين من المحددات كما يلي:

أ- **المحددات الخارجية:** تتمثل في الشروط العامة لمناخ الاستثمار من التشريعات والقوانين المنظمة مع توفر قطاع مالي فعال وشفاف بالإضافة الى توفير هيئات رقابية قادرة على ردع المخالفين للأعراف والقوانين السائدة، دون أن يتسنى دعم المهن الحرة وجمعياتهم المختلفة في تجسد مبادئ الحوكمة الشركات على النطاق الواسع⁹

ب - **المحددات الداخلية:** تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من، ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث¹⁰

6- مبادئ حوكمة الشركات: وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة ، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة ، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك ، بنك التسويات الدولي (BIS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) ، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب ، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى ، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن (OECD) عام 1999م والتي تم إعادة صياغتها عام 2004م¹¹ و تتمثل هذه المبادئ كما يلي:¹²

أ- توفر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات: يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية و كفاءة الأسواق و أن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم الأولويات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف و الرقابة و الالتزام بتطبيق القانون.

ب- حفظ حقوق المساهمين: بما أن كيان الشركة يتكون من مجموعة من الأفراد والمساهمين الذين تتفاوت اهتماماتهم و أهدافهم و الأفاق الزمنية لاستثماراتهم فضلا عن تفاوت قدراتهم بالإضافة إلى أن الشركة ينبغي أن تملك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط على نحو يتسم بالسرعة.

ج- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون و أن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات و بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة و فرص العمل و تحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

د- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ويخص المعلومات التالية: النتائج المالية والتشغيلية أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة...ألخ.

ه-مسؤوليات مجلس الإدارة يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة على استراتيجية الشركة والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة وكذلك مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

7-أهمية وأهداف الحوكمة الشركات: ان أهمية وأهداف حوكمة الشركات مستمدة بالأساس من أسباب ظهورها ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية:¹³

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات
- تحقيق ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات في كل المستويات، بدا من مجلس الإدارة ومديرين التنفيذيين الى أدنى عامل فيها
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء أو انحرافات عمدية أو غير متعمدة
- تقليل الأخطاء الى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبتالي تجنب الشركات تكاليف و أعباء هذه الأخطاء.

8-آليات تطبيق حوكمة الشركات وتفعيلها في منظمات الأعمال:

من أهم آليات حوكمة الشركات فيما يلي:¹⁴

- أ- آليات داخلية: هدفها تحقيق الرقابة على أداء الشركات، وتشمل:
 - إدارة مراجعة داخلية قوية وفعالة.
 - لجنة مراجعة مستقلة وتمارس مهامها بكفاءة.
 - تطبيق نظام متطور في تكنولوجيا المعلومات بالشركة.
 - التأكيد على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة المحلية والدولية.
- ب- آليات خارجية: تؤدي دورها الرقابي والإشرافي على الشركة، وتشمل:
 - الهيئات والأجهزة الرقابية الحكومية على الشركات.
 - المراجع الخارجي لحسابات الشركة.
 - الجمعية العامة للمساهمين بالشركة.

ويرى أحد الكتاب الآخرين (عبد العال، د./ فاروق جمعة، 2006)، أن آليات الحوكمة يمكن تصنيفها حسب مبادئ الحوكمة، إلى: — آليات للأسس والقواعد والمعايير، وآليات للتنفيذ والمتابعة والرقابة، وآليات للإفصاح والشفافية، وآليات للمسؤوليات الاجتماعية والبيئية، وآليات للاستقلال والنزاهة والمساءلة، وآليات لحماية الحقوق وتحقيق العدالة، وآليات ترشيد استغلال الطاقات والموارد المتاحة.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لتنمية المستدامة

1-تعريف التنمية المستدامة: تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفاً لهذا النوع من التنمية ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.

لا شك أنه في ظل تلك التعريفات يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجدها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تقضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا

الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل.¹⁵

2- خصائص التنمية المستدامة: تتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:¹⁶

- تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أكثر تدخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما هو متعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية بإضافة أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تتوجه أساسا الى تلبية احتياجات ومتطلبات الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتنا نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.
- تقوم على فكرة العدالة بين الافراد وبين الأجيال وبينت الشعوب الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع تهتم بموارد سواء أن كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية تعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الانسان لذا فان العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عليها الأولى
- تعتبر البعد الزمني بعدا أساسيا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقديرات وإمكانات الحاضر مع مراعاة حق الأجيال القادمة من الموارد المجتمعية المتاحة والتي يمكن اتاحتها بإضافة على قيامها على التنسيق والتكامل بين الاستخدامات والموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

3-أهداف التنمية المستدامة: تتمثل أهداف التنمية المستدامة وفق الجمعية العامة للأمم

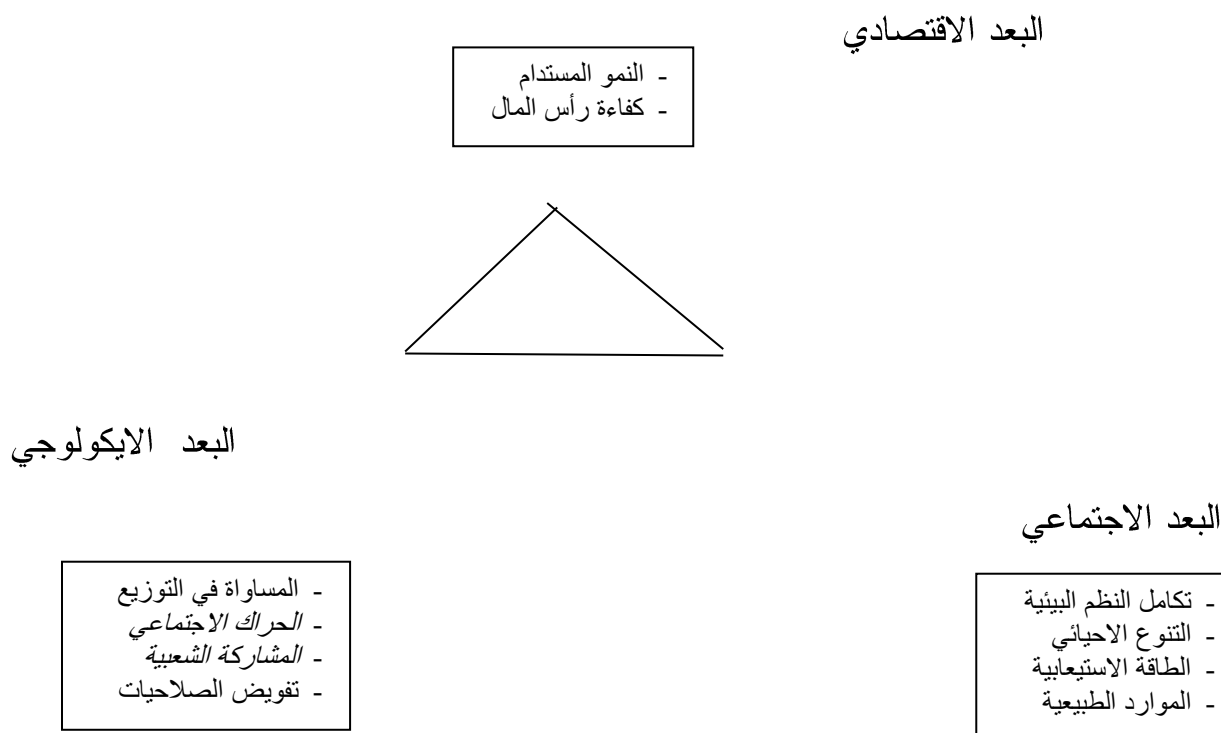
المتحدة 2015 كما يلي: ¹⁷

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتحسين الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية لجميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة لجميع وتمكين كل النساء و الفتيات.
- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود تحقيق التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة بين البلدان و فيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لتصدي لتغير المناخ واثاره.
- حفظ البحار والمحيطات والموارد المائية استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر والوقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واثاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة لمساءلة وشاملة لجميع المستويات.
- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

4-أبعاد التنمية المستدامة: التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد كما يتضح من الشكل التالي: ¹⁸

الشكل رقم (1): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: ماجدة أبو زنت، عثمان الغنيم، (2006): التنمية المستدامة دراسة نظرية من المفهوم و المحتوى، مجلة المنار، المجلد 12 (العدد 01)، ص 161

5- مبادئ التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ يمكن أن نذكرها فيما يلي:¹⁹

- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها بلا إبطاء.
- الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة والتوقف عن هدرها في إسراف لا مبرر له، والاستثمار في تأمين موارد بديلة.
- الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليدياً في البلدان الصناعية.
- إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيراً وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسي.

المحور الثالث: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة

حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير في الآونة الأخيرة من قبل المنظمات الدولية والمجتمعات المهنية نتيجة لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للاقتصادات والمجتمعات وذلك من خلال الدور الذي يؤديه في هذا المجال

أ- دور الحوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية: تعمل حوكمة الشركات على كفاءة استخدام موارد و تعظيم قيمة الشركة و تدعيم تنافسيتها بالأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية و عالمية للتوسع و النمو و يجعلها قادرة على خلق مناصب عمل جديدة مع الحرص على دعم استقرار أسواق المال و الأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق

الكفاءة و التنمية الاقتصادية المطلوبة، وهذا ما يؤكد Winkler الذي أشار الى أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق و كشف حالات التلاعب و الفساد و سوء الإدارة و يؤدي الى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق و العمل على استقرارها و الحد من التقلبات الشديدة بها، بما يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود و يمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- ان زيادة الحصول على التمويل الخارجي من قبل الشركات يؤدي الى زيادة الاستثمار و رفع معدلات النمو الاقتصادي و خلق المزيد من الوظائف.
- ان الحصول على رأس المال بتكلفة أقل وما يرتبط به من تقييم أعلى للمؤسسات يؤدي الى جذب عدد أكبر من المستثمرين وبالتالي زيادة النمو وزيادة التوظيف
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الى تحسين أداء الشركات من خلال تخصيص الأفضل للموارد و الإدارة الأفضل و بتالي خلق ثروة أكبر.
- تقليص مخاطر الأزمات المالية وهو ذو أهمية كبيرة حيث أن الأزمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.
- تسمح بتكوين علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل وعلى تحسين المجالات الأخرى مثل حماية البيئة.

ب- دور حوكمة الشركات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية: إن حوكمة الشركات في معناها الأشمل لا يضم فقط الشركات الاقتصادية ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة بالمجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي ترتبط نشاطها اما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهة الافراد والمجتمع ككل. ويمكن القول إنه إذا صلت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل و إن فسدت فإن تأثيرها يمكن أن يضر عدد كبير من الفئات الاقتصاد و المجتمع. لذا وجب التأكيد على ضرورة الاهتمام بأصحاب المصالح Stakeholders

سواء من لهم صلة مباشرة او غير مباشرة مع الشركة كما تجدر الإشارة الى أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility (CSR والتي لا تهتم فقط بتدعيم الربحية و مكانة الشركة و لكنها تهتم كذلك بتطوير الصناعة و استقرار الاقتصاد و التقدم و النمو المجتمع ككل . و نتيجة لتأثير الشركات في الحياة العامة و تأثيرها بها لأن أدائها يؤثر على الوظائف و الدخول و المدخرات و مستويات المعيشة و غيرها من الأمور التي تهتم حياة الأفراد فيجب أن تكون هذه الشركات مسؤولة عن التزامها في الاطار الأشمل للرفاه و تقدم المجتمع. من هذا المنطق يهتم التأكيد على أن حوكمة الشركات هي السبيل التقدم لكل الافراد والمؤسسات والمجتمع ككل وذلك لأنه من خلال تلك الآلية التي توفر للأفراد قدر مناسب من الضمان لتحقيق الربحية المعقولة لاستثماراتهم وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات يمكن تدعيم الاستقرار وتقدم الأسواق والاقتصاديات والمجتمعات²⁰

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول ان التنمية المستدامة تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أنها تضمن التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. فبواسطة التنمية المستدامة يمكن لثلاثة مجالات أن تشترك فيه وهي الاقتصاد ومجتمع والبيئة كما أن اشتراكهما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة هذه الأخيرة التي تبين كيفية تحقيق النمو الذي يراعي فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما أنها تساعد على القضاء على كل الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف فئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال، كما يمكننا القول أن لحوكمة الشركات دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسة الفساد الإداري والمالي وحماية حقوق أصحاب المصالح وتطبيق الجيد لمبادئ لحوكمة يمثل سبيل التقدم لكل الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل مما توفره هذه الآلية من ضمان على

استقرار الاقتصادات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية ومنعها من الوقوع في الأزمات المالية التي تحول دون تقدمها وتحقيقها لتنمية الشاملة.

الهوامش:

- ¹ عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات خدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2013، ص 22.
- ² أكرم صابر السحار، العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 22.
- ³ محمد عماد سعد أسعد، اثر تطبيق اليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 21.
- ⁴ اخلاص باقر النجار، دور حوكمة في الإصلاح المالي و معالجة الأزمات، كلية الإدارة و الاقتصاد، ص 6.
- ⁵ أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2014، ص 32.
- ⁶ شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع الإفصاح و مكافحة الفساد و اثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 08 ماي 45، قالمة، ص ص 5-6.
- ⁷ حكيمة بوسلمى، نجوى عبد الصمد، دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة، ص 386
- ⁸ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، مؤتمر علمي دولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة 15 و 17 ديسمبر 2012، جامعة جنان، طرابلس، لبنان، 2012، ص 16.
- ⁹ حجلة سعيدة حازم، هشام بريش، أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة موانئ الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018، ص 35.
- ¹⁰ محمد ياسين غادر، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- ¹¹ بوقرة رابح، غانم هاجر، الحوكمة المفهوم والأهمية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الإداري يومي 6 و 07 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ص 10-11.
- ¹² يعقوب مروان، عبد اللطيف عثمان، وآخرون، دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة، كلية الدراسات التجارية المتقدمة، جامعة كوليا، 2018، ص ص 5-6.

¹³ طيب داودي، بن الزواري عبد الرزاق، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 24)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 389.

¹⁴ سامي محمد أحمد غنيمي، مدى إيجابية الأزمة العالمية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال- دراسة تحليلية، المجلة المصرية لدراسات التجارية، (العدد 02)، كلية التجارة، جامعة منصور، مصر، 2013، ص ص 20-22.

¹⁵ ماجدة أبو زنت، عثمان الغنيم، التنمية المستدامة دراسة نظرية من المفهوم و المحتوى، مجلة المنار، المجلد 12 (العدد 01)، 2006، ص 156.

¹⁶ مدحت أبو نصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، الطبعة 1، المجموعة العربية لتدريب و النشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2017، ص ص 84-85.

¹⁷ file:///C:/Users/Djana/Desktop/تنمية%20المستدامة/ares70d1_ar.pdf de 07/02/2020 à 18.13.

¹⁸ ماجدة أبو زنت، عثمان الغنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-161.

¹⁹ يعقوب مروان، عبد اللطيف عثمان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

²⁰ حكيمة بنسلمة، نجوى عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 396-397.